

وزارة العدل

بصفتها : الجزائية

القرار

رقم القضية: ٢٠١٠/٥١١

الصادر من محكمة التمييز الأردنية بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني، ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الله السلمان

و عضوية القضاة السادة

أحمد المومني ، محمد متروك العجامة ، جميل محادين ، أحمد الخطيب

المميز: علي

وكيله المحامي

المميز ضده: الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٤ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠١٠/٢١٣/٢٠١٠ فصل ٢٠١٠/٢/٢٠١٠ القاضي بما يلي :-
عملاً بأحكام ٢٣٦ من قانون العقوبات أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم علي بجناية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات مكررة مرتين .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة ما يلي :-

١- عملاً بأحكام المادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات وضع المجرم علي بالأشغال المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم والمصاريف عن كل جناية من الجنايتين وإسقاط المشككية وادها حقهما الشخصي الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً عملاً بالمادة ٣/٩٩ عقوبات تخفيض العقوبة بحقه إلى النصف وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنة ونصف والرسوم عن كل جناية من الجنايتين .

الفصل

بعد التدقيق والمداولة نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبموجب قرارها رقم ٢٠٠٩/١٠٥٤ تاريخ ٢٠٠٩/١/٢٨ قد أحالت إلى تلك المحكمة المتهم علي لمحاكمته عن جنابة هناك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات مكررة مرتين .

وتتلخص وقائع الدعوى كما جاءت بإسناد النيابة العامة في أن المحني عليها لبني وبالغة من العمر ١٣ سنة تعرف المتهم علي من السابق ، وفي الشهر العاشر من عام ٢٠٠٨ اصطحبها المتهم إلى مكان خالٍ وهناك قام بحضنها وضمها وقبلها على فمها وبعد حوالي أسبوعين من هذه الواقعة اصطحبها أيضاً إلى نفس المكان وهناك قام كل منهما بشلح ملابسها وقام المتهم بتقبيلها على فمها وصدرها وأدخل قضيبه في مؤخرتها إلى أن استمنى وبعدها غادر المكان وتوجهت المحني عليها إلى الشرطة وقدمت الشكوى وحررت الملاحقة .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى واستمعت إلى أدلتها وبياناتها وبعد استكمال إجراءات التقاضي وبحضور المتهم علي أصدرت حكمها رقم ٢٠٠٩/٢٠٤ تاريخ ٢٠٠٩/٨/٦ ويقضي بإبراء المتهم علي من جنابتي هناك العرض المسندتين إليه بحدود المادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات بداعي عدم قيام الدليل وعدم وجود ما يصلح التعويل عليه في بناء حكم التجريم .

لم يرتض مساعد نائب عام محكمة الجنايات الكبرى بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً طالباً قبول الطعن التمييزي شكلاً ونقض القرار المطعون فيه موضوعاً للأسباب الواردة بلائحة الطعن التمييزي المقدمة بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١١ .

وتقدم المميز ضده علي بلائحة جوابية حول الطعن التمييزي طالباً في ختامها قبول اللائحة شكلاً ورد الطعن التمييزي موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه .

كما تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية مؤرخة في ٢٠٠٩/٩/٢٧ وطلب في ختامها قبول الطعن التمييزي شكلاً و موضوعاً .

بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت وقائع الدعوى بكافة جوانبها الجوهرية وأحاطت بنظر وفها وأدلة الإثبات التي اعتمدها النيابة العامة في إسناد التهمة .

وحيث أن أسباب الحكم المطعون فيه الموجبة للبراءة غير كافية ويشوبها الغموض وان المحكمة لم تحط بجميع وقائع الدعوى إحاطة كاملة مما يجعل الحكم المطعون فيه مشوباً بعيب القصور في التسبيب والتعليل ويتعين نقضه لإعادة وزن البينة لورود أسباب الطعن عليه .

لهذا وبناءً على ما تقدم نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإعادة وزن البينة وإصدار القرار المناسب .

لدى إعادة أوراق الدعوى إلى محكمة الجنايات الكبرى قررت إتباع النقض والسير على هدي ما جاء فيه وبعد استكمال إجراءات التقاضي على النحو الوارد في محاضر الدعوى أصدرت حكماً برقم ٢٠١٠/٢١٣ تاريخ ٢٠١٠/٢/٢٨ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

توجد علاقة بين المحني عليها لبني والمتهم علي وأن المتهم علي أقدم على هتك عرض المحني عليها لبني مرتين وذلك بإقامه في المرة الأولى على ضمها وتقبلها على فمها والتحسيس على جسمها وتهديدها ووضع قضيبه بين فخذيه وفي المرة الثانية بعد شهر من المرة الأولى أقدم المتهم على نفس الأفعال التي قام بها في المرة الأولى وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

طبقت المحكمة القانون على هذه الوقائع ووجدت :

أن قيام المتهم بتقبل المشتكية على فمها والتحسيس على جسمها وتهديدها ووضع قضيبه بين فخذيه في المرة الأولى وتكرار نفس الأفعال في المرة الثانية إنما تشكل كافة أركان وعناصر جنائية هناك العرض بحدود المادة ١/٢٩٨ عقوبات مكررة مرتين وذلك لأنه بأفعاله هذه قد استحال إلى عورة المحني عليها والى أماكن العفه التي يحرض سائر الناس على صونها ولو أنه ثابت للمحكمة أن ما تم كان برضا المشتكية لأنها حين ارتكاب المتهم لهذه الأفعال الثابتة كانت لا تزال ضمن سن الحماية القانونية كونها تبلغ من العمر ١٣ سنة أي لم تتجاوز الخامسة عشر من عمرها وقد تجاوزت الثانية عشر وقد ثبت رضا المشتكية من خلال

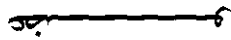
3.7



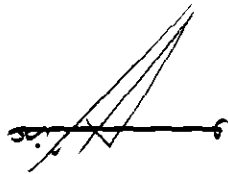
Handwritten signature or name, possibly 'Abdullah'.

Handwritten text: "بسم الله الرحمن الرحيم"

1



Handwritten text: "بسم الله الرحمن الرحيم"



Handwritten text: "بسم الله الرحمن الرحيم"

Handwritten text: "بسم الله الرحمن الرحيم"

Handwritten text: "بسم الله الرحمن الرحيم"

Handwritten text: "بسم الله الرحمن الرحيم"

Handwritten text: "بسم الله الرحمن الرحيم"

• ۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

۱۰۰۸/۸/۷۸

